



General Federation of Iraqi Women (GFIW)

الاتحاد العام لنساء العراق - المكتب التنفيذي

تقرير مقدّم من

الإتحاد العام لنساء العراق* و الاتحاد النسائي العربي العام**

الى الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان بخصوص المراجعة الدورية الشاملة

جمهورية العراق

1. تقديم
2. الحق في الحياة
3. الحقوق المدنية والسياسية
4. المرأة العراقية رهينة الاحتجاز والتعذيب
5. اعدام النساء
6. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
7. تدهور الاوضاع الصحية والامنية
8. المرأة معيلة ولاجنة ونازحة
9. تعليم المرأة تفهقر الى الخلف
10. التوصيات

* الاتحاد العام لنساء العراق، منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة - (العراق- بغداد / البريد الالكتروني gfiw2000@yahoo.com / التلغون/ 00967711485602)

** الاتحاد النسائي العربي العام.(GAWF) General Arab Women Federation منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة -(البريد الالكتروني gawf1948@yahoo.com /هاتف 00962796027352



إنتهاك الحقوق الاساسية للمرأة العراقية

1. تقديم

تحاول هذه الورقة تسليط الأضواء على أهم إنتهاكات حقوق الإنسان للمرأة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003 وحتى إعداد هذه الورقة. وتركز على الإنتهاكات التي تتحمل مسؤوليتها المباشرة السلطات التي نصبها الإحتلال وتعاملت معها الأمم المتحدة رغم أن شرعيتها يقوضها وجود مئات الالاف من جنود الإحتلال والمرتزة يرتكبون يوميا أبشع الجرائم بحق ابناء العراق على مختلف ادیانهم واعراقهم.

مرجعية الورقة تتمثل في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق وخاصة العهدين الدوليين لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز العنصري

2. الحق في الحياة

يعبر المشهد العراقي اليوم عن تراكمات ست سنوات من الاحتلال وماترشح عنه من سياسات واجراءات وافرازات، مست مجمل منظومة الحقوق الاساسية للانسان واولها الحق في الحياة حيث تعرض شعب العراق بنسائه ورجاله لعملية ابادة جماعية وعنف فاق الوصف، ومحنة ارتبطت بوجودهم وهويتهم ومستقبلهم. وان التآكل والتجريف الذي تعرضت له الحقوق الاساسية للانسان تمثل مأساة تطيح بكل اهداف وجهود وتطلعات المجتمع الدولي في صيانة وتعزيز الانسان واولها الحق في الحياة، وحين قدرت مجلة لانسيت البريطانية عدد القتلى العراقيين حتى عام 2006 بـ (650,000) قتيلا رفض كل من الاحتلال الامريكي والحكومة هذا التقدير الا ان هذا لا يفي ان طاحونة الموت مستمرة بطحن المزيد، فقد كشف مصدر في وزارة حقوق الانسان عن استحداث (1300) مقبرة كبيرة جديدة منذ مارس 2003 ثلاثة ارباعها ممثلي الان . وحسب احصاءات الدعاوى المسجلة لدى وزارة الداخلية العراقية حتى كانون الاول 2008 هناك (800,000) مغيب . والعراقيون مهددون في حقهم الاساسي في البقاء احياء فكماشة الموت تطيق عليهم اذرعها قوات الاحتلال وقوات الامن الحكومية والشركات الامنية الخاصة والمليشيات وفرق الموت تساندهم انتشار الاوبئة وانهايار النظام الصحي وانظمة المياه الصحية والاهمال المتعمد من قبل الاجهزة الحكومية. ولذلك فقد جاءت نتائج دراسة احدثت من OBR صدرت في بداية عام 2008، أن عدد القتلى المدنيين في العراق يتجاوز 1.300.000 قتيلا. ومع كل هذه الأرقام المفزعة لم تقم السلطات العراقية باي من التزاماتها بموجب القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، بل لم تظهر أي إكتراث لمأساة بهذا الحجم. وكان كلّ الذي تهتم فيه هذه السلطات هو محاولة التشكيك والتقليل من الأرقام وهو أمر لا يعفيها من مسؤولياتها الأساسية تجاه شعب تدعي انها تمثله.

ان بيئة الحرب والاحتلال خصبة لانتهكات القواعد الامرة لاتفاقيات حقوق الانسان وهذا ماتؤكد عليه الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة التي صادق عليها العراق منذ عام 1986. فالاتفاقية تؤكد ان حرية الاوطان لازمة وشرط لحرية المرأة والرجل .

ان مستوى العنف الذي تعرض له الشعب العراقي بنسائه ورجاله غير مسبوق وقد رصدت التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية و اخرها تقرير عام 2009 اعمال قتل وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان جرت واكدت ان اوضاع حقوق الانسان بحجم الكارثة وارتكبت الاطراف كافة انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ومن ضمنها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية .



3. الحقوق المدنية والسياسية

ان الحقوق المدنية والسياسية للمرأة العراقية والرجل معا خضعت (للفوضى الخلاقة) التي اشاعها الاحتلال الامريكي في تقويض صرح الدولة العراقية قوانين ومؤسسات وسياسات، وتهديم البنى التحتية، واجراء عملية تفكيك شاملة واعادة تركيب بوضاية كاملة على الشعب العراقي وتزييف لارادته الجمعية، حيث تم تصميم وانتاج عملية سياسية وفق تصورات ومصالح المحتل اعتمدت المحاصصة الطائفية والعنصرية والتي احدثت شرخا عموديا في النسيج الاجتماعي العراقي وخضعت فيها المرأة العراقية للارتداد الى الوراء. وقد شخصت منظمة الاسكوا هذا الواقع بالقول (مايجري في العراق هو مثال على عملية التراجع الذي يحصل في حقوق المرأة مع نشوب الحروب فبعد ان حققت المرأة اشواطاً في تبوء مراكز سياسية واجتماعية متقدمة والوصول الى درجات عليا في العلم والعمل بفضل جهودها وبفضل قوانين تنطوي على درجة كبيرة من المساواة) حيث تم استبدال قانون الاحوال الشخصية بالقانون رقم (137) وجرى اقرار دستور اخر للعراق يميز بين المرأة والرجل ويعطي الحرية لكل طائفة لان تضع قوانينها للاحوال الشخصية وتحذر الاسكوا من انه امام هذه الحالة من المستحيل رصد القوانين التمييزية وفي ضوء هذا فان الحقوق للاجتماعية للمرأة العراقية ستحددها مرجعيات مختلفة وهي التي تقرر حقوقها في ظل منظومات عشائرية ودينية قطعت اوصال قضية المرأة واعادتها قرونا للوراء. ومع تفاقم مشاكلها الاجتماعية فحسب احصاءات وزارة العدل الاخيرة هناك ثلاث حالات طلاق لكل اربع حالات زواج. اضافة الى التراجع عن حق العمل للمرأة والرجل الذي ضمنه دستور 1970 وتحويله الى منطبق فرص العمل في الدستور الذي اقر بعد الاحتلال .

والمفارقة ازاء هذا التراجع الخطير ان المرأة موجودة في البرلمان بنسبة 25% والذي اثبتت الوقائع انه تواجد شكلي عجزت فيه نساء البرلمان عن ايقاف التدهور الخطير في منظومة حقوق الانسان او وقف الانتهاكات السافرة التي تمارس ضد الانسان وخاصة المرأة . اضافة الى ان هذا الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة يتناقض تماما مع جميع الصكوك الدولية لحقوق الانسان.

في عملية التفكيك للدولة التي باشرها الاحتلال ومن بعده الحكومات المتعاقبة، جرى استبعاد واقصاء مئات الالاف من كوادر الدولة الوسطى والدنيا بالقوانين تارة (حل الجيش العراقي، وزارة الاعلام، اجنثاات البعث) حيث تم تسريحهم بشكل قسري رافقها عملية تفريغ للبلاد من كفاءاتها العلمية والفكرية والثقافية من خلال التصفيات الجسدية للمئات منهم او التهديد الذي اضطر الالاف منهم لمغادرة البلاد، وبذلك افرغت مؤسسات الدولة من الكفاءات وازيحت الخبرات والاختصاصات ليحل محلها من ترشح عبر المحاصصة الطائفية او تزكية الاحزاب المنتفذة استثناءا من الشروط والمعايير التي تتطلبها اي وظيفة فلا غرابة ان تعم الفوضى والفساد. وبناء على احصاءات موثقة في هيئة النزاهة العراقية بأن هناك (عشرات الالاف من الشهادات المزورة للمسولين والضباط والمدراء العامون وكوادر الاحزاب الذين يشكلون مناصب قيادية في الدولة ازاء هذا تفشى الفساد المالي والاداري حيث اعتبر مؤشر الدول الفاشلة المنشور في (18/حزيران/2007) اعتبر العراق ثاني دولة فاشلة في العالم ضمن قائمة تتكون من (60) دولة فاشلة فلا مناص ان ينحسر دور المرأة في الوظيفة العامة، وان تنعدم الجهود لازالة التمييز ضد المرأة والتطبيق للالزام لاتفاقية ازالة التمييز ضد المرأة. بل ان (وزارة المرأة) تفنقد الى برامج حقيقية تنهض بواقع المرأة وحين قدمت وزيرة المرأة استقالته في مطلع عام 2009 اعتبرت ان الوزارة ليست اكثر من مكتب استشارات في المنطقة الخضراء فلا ميزانية للوزارة ولا صلاحيات لمواجهة جيوش من الارامل والعاطلات عن العمل ونكوص اجتماعي على مستوى مكانة المرأة. وفي دراسة مسحية اجرتها منظمة الصحة العالمية لعام 2007 ذكرت فيها ان نسبة (21,2%) من النساء العراقيات تعرضن للعنف العائلي . وتفاقمت الانتهاكات والممارسات التعسفية ازاء المرأة العراقية فاخذت تتواتر بشكل كبير ظاهرة قتل المرأة غسلا للعار خاصة في شمال العراق اضافة الى ماشرته منظمة المانية مؤخرا عن وضع النساء في كردستان العراق حيث قامت بدراسة توصلت فيها ان (98%) من بنات السليمانية في (54) قرية تعرضن للختان.



يفاقم من هذا الوضع الامني المتدهور والذي عجزت فيه الحكومة عن توفير الامن وحماية المواطن حيث يحتل العراق بعد الصومال وانغانستان في استتباب الامن وفق تصنيف المعهد الدولي للسلام وجاء العراق بالمرتبة 144 في انعدام الامن وفي كل يوم يحصد العنف عشرات بل مئات من الناس الابرياء نتيجة الاحتقان بالعملية السياسية وصراع القوى والنفوذ بين الفرقاء المشاركين ويكفي برهان على هذا المجازر التي شهدتها بغداد فيما سمي بيوم الاربعاء الدامي (19/أب/2009).

4. المرأة العراقية رهينة الاحتجاز والتعذيب والاغتصاب

لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد المعتقلين العراقيين في سجون الاحتلال والسلطات العراقية. وتشير بعض مراصد حقوق الانسان أن هناك (340,000) علما ان القوات الاميركية اعترفت رسميا بوجود (120,000) سجين لديها. وافادت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي بأن كل من قوات الاحتلال والامن العراقية تحتجز حوالي (60,000) سجين معظم هؤلاء رهن الاحتجاز لاجل غير مسمى بدون تهمة او محاكمة باعتبارهم محتجزين امنيين. وان من بين المحتجزين (840) من الاحداث. وكان نصيب المرأة العراقية كبير في هذه الإحتجازات.

لقد دخلت (90) اسيرة في سجن ابو غريب قبل ان تطلق قوات الاحتلال سراهن اثر الفضيحة المدوية لسجن ابو غريب. ورصد المركز الدولي لرصد الاحتلال في سجن تسفيرات الرصافة (13) حالة لسجينات امنيات ولم يكن مسموحا لاي جهة قانونية او حقوقية او ذات شأن اخر من زيارتهن. وعندما تتحدث وزارة حقوق الانسان عن (10,000) معتقلة فأنها لا تشير الى المعتقلات السياسيات وانما المعتقلات بتهم جنائية واخلاقية. واكد الامين العام لاتحاد الاسرى والسجناء ان هؤلاء المعتقلات محتجزات في اماكن لا تصلح لان تكون (زربية حيوانات) كسجن الكاظمية والمعسكر السري للاطفال والنساء في مطار المثنى ومعسكر شيخان للنساء في الموصل اضافة الى الاعداد الكبيرة من السجون والمعتقلات. وتؤكد منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام (2009) ان السلطات العراقية وقوات الاحتلال الاميركي تحتجز الاف المعتقلين وظل معظمهم محتجزين بدون تهمة او محاكمة ومضى على بعضهم زهاء 5 سنوات وهم رهن الاحتجاز و اشار التقرير الى وقوع اعمال تعذيب بما في ذلك الاغتصاب واعمال قتل غير مشروع على ايدي قوات الامن الحكومية بما في ذلك حراس السجون كما يشير التقرير ان البعض محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز احتجاز سرية. وقد صرحت وزيرة المرأة في كانون الثاني من هذا العام (قبيل استقلالها) ان المعتقلات العراقيات يضرين بشكل روتيني ويتعرضن للمضايقات ويغتصبن في السجون الامريكية والعراقية على حد سواء والوضع مستمر بهذا السوء. كما اعلن النائب حارث العبيدي في جلسة رسمية داخل البرلمان العراقي (أب/2009) على اثر قيامه بزيارة بعض السجون ان هناك اكثر من (4000) سجين و(22) طفل حديثي الولادة، حيث تعرضت العديد منهن للاغتصاب. وأكد ان من تقدمن منهن بدعاوى ضد الذين اغتصبن بعد خروجهن من السجن اعيد اعتقالهن بدلا من اعتقال الجناة. بعد يومين من هذه التصريحات اغتيل النائب المذكور وسجلت القضية ضد الأرهاب، الشماعة الجاهزة للتغطية على إرهاب الدولة المنظم.

5. اعدام النساء

تستخدم السلطات العراقية عقوبة اعدام بشكل كبير وبلغ العدد المعلن لمن نفذ بهم حكم الاعدام من الرجال والنساء حوالي الالف منذ عام 2004. ففي حزيران /2009 تم اعدام ثلاثة نساء (وسن طالب -31 سنة، زينب فاضل - 25 سنة، لقاء محمد -26) (بتهمه جرائم ضد الصالح العام). والثلاثة نفين قيامهن بالجرائم التي شنقن لاحقا من اجلها. وقد حوكن بناء على الفقرة (156) من القانون الجنائي العراقي والتي تنص على:- (اي شخص يؤتي فعلا عمدا بتهمة انتهاك استقلال البلاد او وحدته او امن اراضيه يؤدي هذا الفعل بحكم طبيعته الى انتهاك يعاقب عليه بالموت). ولم يسمح لهؤلاء النسوة بتوكيل محام. كما صدر في تموز من هذا العام (2009) حكما باعدام 9 نساء عراقيات. ان معظم احكام الاعدام صدرت اثر محاكمات



جائزة امام المحكمة الجنائية المركزية العراقية تفتقر إلى ابسط مقومات المحاكمات العادلة. وقد وصف (السيد لياندر ديسبوي) المقرر الخاص للامم المتحدة في بيانه لمجلس حقوق الانسان للامم المتحدة في دورته العادية الثامنة الخروقات التي يمثلها انشاء المحكمة الجنائية العليا ومخالفة عملها للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وشدد بشكل خاص على عدم احترام حق كل شخص في ان يحاكم امام محكمة مستقلة وحيادية تضمن له الحق في دفاع فعال طبقاً لما ينص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد قال مانصه (ان الاصرار على تطبيق عقوبة الاعدام يؤكد النية المسيئة، وان المحكمة تعمل بوصفها جهاز للانتقام وهذا خرق فاضح جدا لكل مبادئ حقوق الانسان وللمعايير الانسانية المعترف بها دولياً). كما وصف السيد ديسبوي مايسمى بالمحكمة العليا في العراق بانها تعمل في خرق للاعراف الدولية ومبادئ حقوق الانسان. كما ذكر ان المتهمين محرومون من محاكمة عادلة ومستقلة ومن دفاع مناسب في ظل محكمة تنص على تطبيق احكام الاعدام رغم المناشآت لالغائها. وعلى نفس السياق وصف تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تموز 2008 الاجراءات في المحاكم الجنائية بانها لا تلبى الحد الأدنى من المعايير المطلوبة للمحاكمات ودعى التقرير الى تعليق عقوبة الاعدام الى حين القيام بمراجعة الاجراءات في مراحل التحقيق والمحاكمة. ولم تلتفت الحكومة لهذا التقرير ولم تعره اهتماماً بل صوتت ضد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الداعي الى وقف تنفيذ احكام الاعدام على مستوى العالم. إن إنتهاك الحقّ في الحياة هو من أخطر الإنتهاكات التي ترتكبها السلطات العراقية على نطاق واسع جداً، وهو ما يستحق وقفة جدّية من هيئات حقوق الإنسان.

6. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ان الاحتلال وتداعياته السياسية سحق شروط حياة الانسان العراقي بعمامة والمرأة كشأن الرجل العراقي تعرضت حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتجريف والتآكل. وتفاقم واقع المرأة بؤساً بتقادم السنوات وبعد تشكيل حكومات ومؤسسات لا تؤمن مطلقاً بآية مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة العامة. وشكل حجم انحدار واقعها معادلة طردية مع الوفرة المالية لميزانية الدولة حيث بلغت ميزانية عام 2008 (48) مليار دولار وميزانية عام 2009 (67) مليار دولار خصصت منهما (10,5 مليار دولار و4,14 مليار دولار) على التوالي كموازنة استثمارية. يقابلها ارتفاع البطالة الى (70%) حسب تقرير الصليب الاحمر الدولي. وانخرطت المرأة في عالم البطالة حيث شكلت (90%) من نسبة البطالة الكلية. واتجهت الكثير من النساء الى المؤسسات الخيرية بحثاً عن الرعاية لهن ولاطفالهن وانتشرت ظاهرة التسول بين النساء والاطفال. وتزدحم ازقة المدن بفيالق المتسولين وان نسبة (90%) من الاطفال المتسولين شرعوا بالتسول بعد الاحتلال وان (70%) منهم من تاركي المدارس. ووفق احصائية وزارة التخطيط والتعاون الانمائي فإن 9 ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر !! فأين هذه الميزانيات الضخمة؟ والذي يثير الاستغراب انه رغم المليارات الكثيرة التي اعلن عن تخصيصها لمشاريع في مختلف المجالات لم يعلن عن الحاجة لاشغال وظائف جديدة. بل تعرضت القطاعات الاقتصادية الى شلل شبه تام بتوقف (80%) من المنشآت الصناعية والزراعية نتيجة لالغاء سياسة الحماية التجارية وفتح ابواب الاستيراد بلا ضوابط. ولم تعلن وزارات (المالية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والزراعة والصناعة والنفط) عن اي احصائية للسلع الجديدة المنتجة او عن عدد العمال الذين جرى استخدامهم في الاستثمارات التي اشارت لها الميزانيات المالية. وتستمر السلطات في اهمال معالجة كارثة البطالة والتي يفاقم منها الفجوة الكبيرة التي حصلت في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الانشطة المالية والتجارية والركود في مجال الانشطة الانتاجية والتصديرية والذي انعكس على مستوى توزيع الدخل والثروات ليزداد الفقراء فقراً. ويقع العراق اليوم ضمن الدول الاسوء في (دليل نوعية الحياة) الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات هي (نقص التغذية، وزن ولادي متدني، سوء التغذية) ومع ارتفاع معدلات الفقر ازدادت معدلات عمل الاطفال الى حوالي (10%) من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم (5-14) سنة هم من الابدي العاملة ويزيد الازواج سوءاً تقليص مفردات الحصة الغذائية وعدم انتظامها ورداءة نوعيتها وعدم صلاحية بعض موادها للاستهلاك البشري. ولعل



فضيحة وزير التجارة (عبد الفلاح السوداني) الذي فرّ الى المملكة المتحدة نتيجة كشف تورطه المباشر بالفساد في وزارته الذي يتعلق بالقوت اليومي للشعب العراقي. وقد تم تسويق مسالة احواله للقضاء شأنها شأن المئات من القضايا واللجان التحقيقية التي يعلن عن تشكيلها لامتصاص نقمة الراي العام ومن ثم لا احد يسمع شيئاً عن نتائجها ويطويها النسيان .

7. تدهور الاوضاع الصحية والاساسية

تؤكد الوقائع والأحصاءات ان (73%) من العراقيين لا يستخدمون مياه آمنة. كما أن (40%) من العائلات الموجودة في الريف والضواحي لاتغطيها شبكات للمياه. وحتى الذين يحصلون على الماء عبر شبكات المياه في بيوتهم فهم يواجهون النقص الدائم بسبب قلة صيانة شبكة المياه. ويعاني نتيجة لذلك الكثير من الناس من الامراض المنقولة عبر المياه مما يشكل عبئا ايضا على المستشفيات والعيادات التي تعاني اصلا من نقص الموارد . ان الدراسات والمسح الذي اجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لعم 2004-2005 اظهرت ان مشكلة تلوث المياه تشكل سببا رئيسا لامراض وتؤدي الى امراض معروفة منها الاسهال الذي يصيب الاطفال والتيفوئيد والملاريا والتدرن اضافة لقائمة طويلة من الامراض والتي انتشرت بشكل واسع يرافقتها تدني مستوى الخدمات الطبية. ويزيد الأمر سوءاً عجز وزارة الصحة عن اداء دورها وفشلها الذريع في تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطنين بل تغيرت مهمتها حيث اصبحت ملاذا للميليشيات التي خصصت مقر الوزارة كمكان للاحتجاز والتصفية على اساس طائفي واستخدام سيارات الاسعاف لهذه المهام. وقد فجر ذلك فضيحة هرب على اثرها وزير الصحة خارج العراق (الى الولايات المتحدة الأمريكية) عام 2007. وقد اشارت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في بيانها رقم (2008/29) في اكتوبر /2008 الى نقص الرعاية الصحية في العديد من ارجاء العراق وبضيف البيان ان كلفة العلاج الطبي تبقى امرا صعبا على الكثير من الناس. وتجد منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2009 ان (30%) من العراقيين لا يستطيعون الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وقد انتشر باعداد غير مسبوقة عدد الاصابات بمرض الايدز وحسب احصاءات وزارة الصحة هناك (76,000) اصابة بعد ان كانت بحدود (250) حالة قبل الاحتلال نجمت عن استيراد امصال دم ملوث من معهد الدم الفرنسي.

ان المدن العراقية قد تحولت الى مكبات للنفايات الخطرة الناتجة عن الحرب ونظرا للاهمال والظروف الحربية المسيطرة لايمكن ازالة هذه النفايات وترحيلها وحتى ان تم ذلك فان اثارها السلبية الخطيرة لايمكن ازالتها وفي مقدمة هذه النفايات الخطرة الزئبق والرصاص والكاديوم والزنك والنحاس وكلها معادن ذات تاثير سام وتتراكم في الانسجة الحية وتتسرب الى مياه الانهار والبحيرات والبحار فتلوثها والتلوث الاخطر الذي شمل كل بيئة العراق اليورانيوم المنضب والذي ستبقى اثاره لسنوات طويلة وتزايد الاصابات السرطانية والولادات المشوهة والتي تتضاعف سنويا بشكل كبير . ولم تقم السلطات لحد الآن باجراءات للتخلص من هذه المواد الخطرة على الصحة العامة وعلى بيئة البلد ككل، كما أنها لم تبلغ السكان بأية إجراءات وقائية، والأكثر من ذلك انها تمنع من يقوم بدراسة هذه التأثيرات.

يعاني العراقيون اليوم من عبء احتلال مضاعف جراء امراض معدية رئيسة مثل الاسهال والملاريا والسل والكوليرا وانفلونزا الخنازير. فضلا عن ظروف معيشية بالغة السوء وزيادة في امراض جهاز الدوران والسكري والسرطان وسوء التغذية وقلتها وخاصة بين النساء والاطفال. ويشير تقرير منظمة العفو الدولية الى مفارقة ساخرة فيوشر ارتفاع نسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية من (19%) خلال فترة الحصار الاقتصادي (1996 - 2003) الى (28%) في العام 2007 (اي بعد رفع الحصار !!). وحسب تقرير اليونسيف لشهر (مارس/2007) فإن نسبة وفيات الاطفال في العراق هي الاعلى عالميا وان واحد من كل ثمانية اطفال يولدون في العراق يموت قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره. كما ان فقدان الرعاية الصحية اثناء فترة الحمل وزيادة الولادات خارج المستشفيات ادبا الى ارتفاع في معدل الوفيات بين الامهات خلال الولادة . وتستمر السلطات في تجاهل هذه الحالة، ورغم تصاعد مدخولات الدولة فان جل إيرادات الخزينة غالبا ما يذهب



General Federation of Iraqi Women (GFIW)

الاتحاد العام لنساء العراق - المكتب التنفيذي

في السرقات بين كبار المسؤولين، ولا يخصص إلا النزر القليل جدًا للرعاية الصحية وهو غير كافٍ لمعالجة هذا الواقع الخطير.

ففي العراق حاليًا - عدا المحافظات الشمالية - (1213) مركزًا للرعاية الصحية يخدم المركز الواحد (20-30) ألف نسمة أي أن هذا العدد من المراكز قادر على خدمة أقل من (4) ملايين نسمة، نصف عدد هذه المراكز فقط يتواجد فيها طبيب والنصف الآخر يدار من قبل ذوي المهن الصحية وغالبية المراكز تعاني من نقص شديد بالتجهيزات والمعدات والأدوية ونقص في الكادر الطبي والتمريضي المؤهل

8. المرأة معيلة ولجنة ونازحة

هذا الواقع المرير القى بعبئه على المرأة وحملها اعباء تتجاوز مقدراتها حيث يشير تقرير اليونسيف السنوي بان عدد الاسر التي ترأسها الاناث في العراق بلغ (11%) وهي نسبة آخذة بالازدياد بسبب العنف في العراق ففي كل يوم تتربل عشرات النساء حيث بلغ عدد اليتامى في صفوف العراقيين منذ الاحتلال الأمريكي (4) ملايين يتيم تعليمهم (1,5) مليون ارملة في حين ان احصاءات منظمة الصحة العالمية تشير الى وجود مليوني ارملة و(900) الف طفل معاق وان مكتب المنسق الانساني للامم المتحدة يقول ان 400 طفل يصبحون ايتام كل يوم في بغداد وحدها بسبب العنف. وقد ظلت السلطات بعيدة عن الوفاء باي من التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتؤكد الوقائع أن السلطات لم تقدم، رغم إدعائها المتكررة، اي رعاية تذكر لهذه الشرائح الضعيفة من المجتمع. بل حتى لم تضع خططًا لكيفية التعامل مع هذه الحالات المتزايدة.

ومع اشتداد العنف اصبح (15%) من مجموع سكان العراق لاجئين ووفقا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وفي اخر تصريح صدر عنها في يوم (2009/8/19) بان هناك (3) ملايين لاجئ خارج العراق عاد منهم (345,000) لاجئ فقط. وان الامم المتحدة لاتشجع عودة المهجرين لان العراق حاليًا من اخطر بلدان العالم للعمل الانساني يضاف الى هذا العدد مليوني نازح داخل العراق في اوضاع مهينه. يضاف الى ذلك أنها اكدت وجود مايقرب من 2.8 مليون مهجر داخل العراق. ان المرأة اكثر المتضررين من الهجرة والنزوح وما ينتجه من تفكك العائلات والقضاء على شبكات الامان والاتصال وسلخ النساء من واقعهن مع تغير نمط الحياة واطواعهن النفسية خاصة وان خروجهن تم بعد تعرض احد افراد اسرهن للقتل او تعريض المرأة او عائلتها للتهديد. وقد تدهور وضع الاسرة والمرأة الاقتصادي في الغربة مما دفع بعضهن لممارسة البغاء او مزاوله اعمال تحط من قيمتهن وكرامتهن الانسانية وحتى الذين عادو وجدو ان بيوتهم قد احتلت فباتو مهجرين داخلا واشارت المفوضية العليا للاجئين علنا انها لاتعتقد ان الوقت قد حان للترويج لعمليات عودة اللاجئين او تنظيمها او التشجيع عليها.

ان تفكك العلاقات الاجتماعية والعائلية نتيجة الحرب وماسيها انتجت اوضاعا شاذة وغريبة عن المجتمع العراقي حيث انتشرت تجارة الرقيق الابيض في العراق وبيع الاطفال. وقد كان كل ذلك ضمن مخطط مدروس رافق عملية تدمير الدولة العراقية ساهمت السلطات الحالية فيه مساهمة مباشرة. ففي مقال بعنوان (الدعارة العسكرية واستغلال النساء في عملية احتلال العراق) تتحدث الباحثة الامريكية (ديبرا مكنث) في دراسة نشرت عام 2007 في قضية التأسيس لظاهرة الدعارة في المجتمع العراقي. وتبين الدراسة أنه جرى منذ الايام الاولى للاحتلال فتح بؤر في المنطقة الخضراء واسهام شركات خاصة اجنبية في استخدام المومسات بصفة عاملات مطاعم وصالونات ومن ثم استقطاب نساء عراقيات من قبل ادلاء ومحترفين. وتستعرض الكاتبة وسائل انتشارها وتنظيم تجارتها داخل وخارج العراق كجزء من استهداف المنظومة القيمية وتدمير النسيج الديني والاخلاقي للمجتمع. ونشر الافات الصحية والسلوكية بين افراده. ولم تتخذ حكومات ما بعد الإحتلال



أية إجراءات لمنع أو الحد من هذه الظاهرة. بل ان هنالك من المؤشرات ما يشير الى ضلوع مسؤولين حكوميين فيها. ففي احصائية لوزارة الصحة ذكرت ان (24000) عراقي تعاطو المخدرات عام 2006. والمعروف أن مناطق زراعة الشلب في الفرات الاوسط، حيث ينتج أفضل انواع الرزّ في المنطقة، قد تحولت الى زراعة الافيون المتقدم من إيران تحت انظار السلطة. وكل المنظمات الدولية والاقليمية المهمة بموضوع المخدرات تعرف ان العراق كان قبل الاحتلال من البلدان النظيفة من الادمان على المخدرات.

9. تعليم المرأة تفهقر الى الخلف

من الحقوق التي سلبت من المرأة العراقية خلال السنوات القليلة الماضية، حقها في التعليم. فقد ساهمت السياسة المتبعة من السلطات، وما جرى من تخريب للنظام التعليمي الذي اصبح مجالاً لتدخل رجال الدين وكل الذين لا يؤمنون بمشاركة المرأة. يضاف الى ذلك البيئة غير الآمنة داخل المؤسسات التعليمية وتعرض الكثير من الطالبات للأختطاف او التحرش الجنسي أمام مرأى ومسمع جهات حفظ النظام الحكومية. وقد أدى كل ذلك الى عزوف معظم الأهالي عن ارسال بناتهم الى المدارس. وتؤكد ذلك منظمة اليونيسيف في تقريرها السنوي لعام 2006 (الى تمتع العراق على مر الاجيال بنظام ممتاز وتعليم الفتيان والفتيات على حد سواء غير ان الكثير من الفتيات يواجهن مصاعب جمة للوصول الى المدرسة في مناخ يسوده العنف والاضطهاد). وتتزايد التهديدات الموجهة للطالبات وارتفع عدد العائلات التي باتت تؤثر سلامة بناتها على التعليم واثار المسح الوطني الى ان (600,000) طفل في العراق لا يذهبون الى المدارس وان (74%) من هذا العدد فتيات، ويؤكد تقرير اليونيسيف الصادر في (14/ابريل/2007) ان (30%) فقط من تلاميذ العراق يذهبون الى المدارس وان (40%) من النساء انقطعن عن اكمال التعليم الثانوي او الجامعي بسبب عدم الامكانية او الوضع الأمني وافتقاد الرغبة بالاستمرار. يضاف الى هذا حتى الذين يذهبون للدراسة غير مستفيدين بالشكل المناسب من عملية التعليم نتيجة لتدهور النظام التعليمي. وفي ظل عدم قيام السلطات بالتزاماتها لإيقاف هذا التدهور فقد وصف تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 (بأن النظام التعليمي في العراق على شفا الانهيار وتفتقد المدارس والجامعات الى امكانات اساسية مثل الكتب والمدرسين وما يتعرض له الطلاب من ترويع بسبب العنف). من هذا الاستعراض السريع والمكثف عن واقع المرأة العراقية وما اعتراه من انتهاكات خطيرة لمجمل منظومة حقوق الانسان الاساسية نتساءل اين لجنة حقوق الانسان ودورها في رصد حالة حقوق الانسان بعد الاحتلال الامريكي للعراق.

والسؤال لماذا لم تمدد لجنة حقوق الانسان ولاية المقرر الخاص لدراسة حالة حقوق الانسان في العراق بعد الاحتلال على الرغم من أن المؤشرات لدى كل هيئات الأمم المتحدة كانت تدلّ على ان العراق مقبل على تزايد خطير في انتهاكات حقوق الانسان!!! وهو ما جرى بالفعل منذ الأيام الأولى للاحتلال ثم أخذ بالتفاقم مع توالي الحكومات التي نصبها الاحتلال لإدارة البلاد. فقد توالى إنتهاكاتها المنتظمة والخطيرة لكل الحقوق الأساسية للشعب العراقي، وتظل المرأة الضحية الأولى لهذه الإنتهاكات المستمرة والمتصاعدة في الوقت الذي نعدّ فيه هذا التقرير.

10. التوصيات.

في ضوء المعلومات الواردة في هذه الورقة نوصي بما يلي:

اولاً: أن يتولى مجلس حقوق الإنسان مسؤولية متابعة أوضاع حقوق الإنسان في العراق بصورة تفصيلية، وبخاصة المرأة والطفل



General Federation of Iraqi Women (GFIW)

الاتحاد العام لنساء العراق - المكتب التنفيذي

ثانياً: أن تولي المقررة الخاصة عن المرأة أهمية خاصة لما تتعرض له المرأة العراقية. إن الإتحاد العام لنساء العراق على استعداد تام للتعاون مع السيدة المقررة الخاصة بهذا الخصوص.

ثالثاً: ضرورة إدراج حالة حقوق الإنسان في العراق كبنء مستقل في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان

رابعاً: تسمية مقرر خاص لدراسة الحالة وتقديم مقترحات للمجلس في كل دورة .
